المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
CONSEIL ÉCONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني:

استعجالية وضع استراتيجية وطنية منسقة ومندمجة

عبد الله دكيك
مقرر الموضوع

أحمد عبادي
رئيس اللجنة

يتناول هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بناءً على إحالة من مجلس المستشارين، موضوع البحث العلمي والابتكار باعتبارهما رافعتين استراتيجيتين لتعزيز السيادة وتنافسية الاقتصاد الوطني. ويُبرز هذا الرأي الإمكانات المهمة التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال، كما يسلط الضوء على مواطن القصور التي تعيق تحويل مشاريع البحث العلمي إلى ابتكارات ملموسة، ويقترح توصيات ترمي إلى جعل الابتكار في صلب الأولويات الوطنية، وتعزيز أوجه التعاون والتكامل بين الباحثين والمبتكرين والفاعلين الاقتصاديين، وذلك في خدمة التنمية المستدامة لبلادنا. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي، خلال دورتها العادية 167، المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

سجّل المغرب تقدماً ملموساً في هيكلة منظومته الوطنية للبحث والابتكار، التي تضم شبكة من الفاعلين العموميين والخواص من آفاق ومشارب متنوعة، وعدداً متنامياً من الباحثين وطلبة الدكتوراه، فضلاً عن إنتاج علمي مُفهرس يسجل حجمه منحى تصاعديا، لكنه يبقى مع ذلك دون المعايير الدولية.

وقد أظهرت التجربة أنه كلما توفرت الشروط القبلية الضرورية، من قبيل إرساء الالتقائية وتوفير التمويل ووضع إطار شراكة مناسب، كلما أثمر ذلك نتائج وآثاراً ملموسة، مما يبرز قدرة بلادنا على جعل البحث العلمي في خدمة ابتكار يدعم دينامية النمو والتنمية. ففي مجال الصحة، على سبيل المثال، نجحت بلادنا في تطوير وتسويق أدوية استراتيجية، من بينها مضادات حيوية مبتكرة وعلاجات جنيسة منخفضة التكلفة.

وفي مجال الصناعات الاستخراجية، تم تطوير عمليات مبتكرة لتثمين مكامن معدنية كانت تُعتبر إلى عهد قريب غير قابلة للاستغلال. كما تم تطوير وتسجيل براءات اختراع تقنيات تحويل مخلفات المناجم إلى منتجات قابلة للتسويق، لا سيما في مجال تخزين الطاقة عبر بطاريات من نوع ليثيوم-أيون. كما شملت هذه الدينامية قطاعات ناشئة أخرى، مثل التكنولوجيات عالية الدقة، من خلال تطوير طائرات مسيَّرة مخصصة للاستخدام المدني والعسكري.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد من الإكراهات التي تعيق تطوير منظومة وطنية فعالة وقادرة على تحويل البحث العلمي إلى ابتكار وإلى ثروة عبر الارتقاء بمستوى الإنتاج. وتشمل هذه الإكراهات على وجه الخصوص ما يلي:

- **ضعف هيكلي في تمويل البحث العلمي**، إذ لا يتجاوز الإنفاق الداخلي الإجمالي على البحث والتطوير 0.75 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي (سنة 2016)، وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العالمي (2.68 في المائة) والأوروبي (2.24 في المائة). كما أن تمويل منظومة البحث يستند بالأساس على الموارد العمومية، في حين لا تتجاوز مساهمة القطاع الخاص 30 في المائة.

- **عدم استكمال الإطار المؤسساتي والقانوني المتعلق بالبحث والابتكار**، إذ لم يتم بعد تفعيل مقتضيات أساسية نص عليها القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، من قبيل تخويل الجامعات إمكانية إحداث شركات تابعة لها كبنيات لتثمين البحث العلمي.

– **محدودية آليات النهوض بالشراكة في مجال البحث والابتكار المقاولاتي**، سواء على مستوى التمويل المشترك بين الجامعات والمقاولات، كما على مستوى الآليات الجبائية التحفيزية الخاصة بهذا المجال. وعلاوة على ذلك، لا تزال حصيلة آليات دعم الابتكار، ولا سيما تلك الموجهة إلى المقاولات الناشئة والأقطاب التكنولوجية، دون النتائج المنشودة، خاصة فيما يتعلق بتثمين التكنولوجيا، والابتكار المحمي ببراءات اختراع، ودعم بروز مقاولات مبتكرة.

– **تنسيق غير كاف بين الفاعلين العموميين والأكاديميين وفي القطاع الخاص**: لا يزال المجلس الوطني للبحث العلمي، الذي تَم إحداثه سنة 2021، غير قادر على الاضطلاع على الوجه الأكمل بدور القيادة الاستراتيجية المنوط به، بسبب غياب استراتيجية وطنية موحدة وضعف فعلية الإطار القانوني الجاري به العمل.

– **التعاون بين منظومة البحث العلمي والقطاع الصناعي لا يزال محدودًا وظرفيًا ومتسمًا بطابعه المشتَّت.** فعلى الرغم من المبادرات الواعدة المنجزة في بعض القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعات الصيدلية، والتكنولوجيا الرقمية، والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، والطائرات المُسَيَّرَة، فإنها تظل معزولة، وبالتالي غير كافية لبناء منظومة وطنية للابتكار تكون فعالة وقادرة على إحداث تحول هيكلي.

وانطلاقاً من هذا التشخيص الذي يتقاسمه مختلف الفاعلين المعنيين بالموضوع، **يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على استعجالية بلورة وتنفيذ استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير والابتكار، تتسم بالتجانس والاندماجية، وتتماشى مع أولويات بلادنا**. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من التوصيات نذكر منها:

- **تسريع وتيرة مراجعة القانون رقم** 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، واعتماد نصوصه التطبيقية، بما يعزز الاستقلالية الإدارية والمالية والبيداغوجية والبحثية للجامعات.

- **ضمان تمويل مستدام وقوي للبحث العلمي والابتكار** لبلوغ نسبة 3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي كنفقات سنوية في أفق 2030، مع حث القطاع الخاص على الرفع من حجم استثماراته في هذا المجال.

- **إحداث إطار خاص بالباحثين المتفرغين** بمن فيهم طلبة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وأن يكون هذا الإطار الخاص مُكَملا للنظام الأساسي الخاص بالأساتذة الباحثين، بحيث يحدد آليات للتحفيز على التفرغ لأعمال البحث، ومكافأة الباحثين الأكثر إنتاجية.

- **تعزيز القدرات المؤسساتية والعملية للمجلس الوطني للبحث العلمي**، حتى يتمكن من الاضطلاع بدوره على النحو الأمثل في تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبحث والابتكار، وضمان التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، سواء في القطاع العام أو الخاص.

- **تعزيز جهود تثمين البحث والابتكار المقاولاتي**، من خلال تقوية المهام المنوطة بالجامعات في مجالات المبادرة المقاولاتية، وإحداث شركات تابعة، وإقامة شراكات مع المقاولات، مع العمل بالموازاة مع ذلك على دعم تطوير بنيات مستقلة على شكل تحالفات (Consortium) بين القطاعين العام والخاص، على غرار نموذج المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحث (MAScIR)، وذلك بما يمكن من تحويل نتائج البحث إلى حلول مبتكرة قابلة للتسويق.

- **تعزيز مساهمة الجهات في تطوير البحث العلمي التطبيقي**، وذلك حتى لا تبقى هذه المساهمة محصورة في توفير البنيات التحتية، مع دعم إحداث بنيات جهوية لنقل التكنولوجيا، تُعنى بتثمين نتائج البحث، ومواكبة جهود حماية الملكية الفكرية، ودعم احتضان المقاولات الناشئة المنبثقة عن مجال البحث، والعمل بشراكة مع القطاع الخاص على تشجيع إنضاج المشاريع المبتكرة.